

الواضح بأن القرار كان ردة فعل على اعتراف القاهرة ، اعتراف امر واقع بجمهورية المانيا الديمقراطية ، وكونه اعلان مع القرار المتعلق بالمعونة الاقتصادية . فالامر اللافت للنظر هو ان الاعتراف باسرائيل تخلى التهديد الاصلي لمبدأ هالشتاين — وبالفعل ، فان هذه الضربة الجامعة لم تصب الذي انتكح مبدأ هالشتاين فحسب بل أصابت ايضا الدول العربية الاخرى والفلسطينيين — علما بأن شيئا لم يكن يشير ظاهريا الى أن تصعيد مبدأ هالشتاين كان ضروريا لمنع قياممبادرات محتملة اخرى نحو جمهورية المانيا الديمقراطية . وفي ما يتعلق بتأثير هذا الاجراء على استعداد الدول العربية للاعتراف بجمهورية المانيا الديمقراطية ، فمن الواضح انه تم التخلي عن ثقل موازن مهم .

التفسير الاخر — ان ايرهارد سعى الى استعادة اعتبار مفقود — يبدو صحيحا ، ولكنه يحتاج الى توضيح : فحتى السادس من اذار (مارس) كانت المداولات في الحكومة تدور ، على ما يبدو ، حول مسألة ما اذا كان على الجمهورية الاتحادية ان تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة . وكان ايرهارد وعدة وزراء يؤيدون قطع العلاقات . ووقف الموقف نفسه كل من رينر بارزل ، زعيم الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي في البوندستاغ وفالتر هالشتاين . وعارض قطع العلاقات وزير الخارجية ايرهارد شرويدر ووزراء الحزب الديمقراطي الحر ، الذي كان الحزب الاصغر في الائتلاف الحكومي . واوصى سفراء فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة باخلاق ان تحافظ الجمهورية الاتحادية على مركزها في القاهرة^(٧٠) . وليس واضحا الى اي حد لعبت مسألة الاعتراف دورا في هذه المسألة^(٧١) . وفي السادس من اذار (مارس) راج بارزل ، الذي كان قد عاد لتوه من الولايات المتحدة حيث تحدث مع زعماء حكوميين وصهاينة ، يدعو الآن الى حل اقوى — ان يصر الى الاعتراف باسرائيل . وأعلن ايرهارد عن قراره في صباح اليوم التالي^(٧٢) . وهكذا يبدو ان التأثير الحاسم جاء من الولايات المتحدة والصهاينة . وما لا ريب فيه ان هذه الخطوة أعادت الاعتبار لايرهارد بنظرهم .

ردة فعل الصهاينة مريرة ، بالطبع . ففي ذلك الحين كان قد سبق لهم أن اوتدوا النيران نظرا لتبني حكومة المانيا الغربية عن مقاضاة مجرمي الحرب لجرائم ارتكبوها لاكثر من عشرين سنة خلت^(٦٦) . الا ان الالمان الغربيين قد يكونون افترضوا ان مبلغا كبيرا من المال يدفعونه لاسرائيل من شأنه ان يدرأ عنهم الكثير من الضربات العنيفة الموجهة اليهم في وسائل اعلام البلدان الغربية الاخرى . والى ذلك ، فان لا الاحزاب السياسية ولا الصحف في المانيا الغربية حثت الحكومة على وقف التورط بالاسلحة^(٦٧) .

بعد مرور وقت قصير على وتوسع الاحداث السالفة الذكر ، اتصت المانيا الغربية نفسها من جديد في النزاع الفلسطيني . ففي السابع من اذار (مارس) ، ١٩٦٥ ، اعلنت الحكومة عن عزمها على اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل . كما أنها قررت عدم تقديم أية تروض او معونات فنية اخرى للجمهورية العربية المتحدة وعدم ضمان أية تروض قد يرغب رجال الاعمال الالمان في تقديمها للجمهورية العربية المتحدة .

وقال ايرهارد : « كان السبب الوحيد لعملائنا هذا هو دعوة الرئيس المصري لاوبريخت » . وأكد ان الزيارة ، التي دامت من الرابع والعشرين من كانون الثاني (يناير) الى الثاني من شباط (فبراير) ، كانت « بمثابة اعتراف امر واقع بنظام بانكوف » . « ولا يسع أمة تناضل من أجل إعادة توحيد نفسها وتقرير المصير الذاتي ان ترضى بذلك ببساطة دون ان تفعل شيئا يشأنه .. لقد عزز (أي عبد الناصر) القضية الشيوعية كذلك »^(٦٨) . واعرب احد المعقبين عن الرأي بأن شيئا اخر قد دفع بون الى الاعتراف باسرائيل . فقد عرضت نفسها للهزء عن طريق إنهاء صفقة الاسلحة دون الحصول على تنازل مماثل من الجانب العربي وشعرت الان انها مضطرة الى استعادة اعتبارها^(٦٩) .

ولو اكتفى ايرهارد بقطع العلاقات الدبلوماسية بالجمهورية العربية المتحدة ورفض تقديم المزيد من المعونة لها ، لما كانت عقوباته في الواقع اكثر من مجرد تطبيق لمبدأ هالشتاين . لكن قرار الاعتراف باسرائيل لا يطبق انطباقا تاما على هذا الترتيب للامور . ولا يجب المبالغة في أهمية تأكيد ايرهارد